وثائق الإدارة العثمانية بالجزائر ومكانتها في الحفاظ على الذاكرة والتراث الوطني

صرهودة يوسفي
أستاذ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار عنابة
yousfisarhouda@gmail.com

المستخلص

في هذه المداخلة الموسومة بـ " وثائق الإدارة العثمانية بالجزائر ومكانتها في الحفاظ على الذاكرة والتراث الوطني." نركز على دراسة الوثائق الأرشيفية التي تعد أساس البحث في ذاكرة وتراث الشعوب وهويتها، فمن خلال الوثائق الأرشيفية التي كتبت في أغلبها لأغراض إدارية تنظيمية، والتي في مجملها رسائل وجهت لعناصر الإدارة العثمانية وعقود الاحوال الشخصية والمعاملات المالية والمبادلات التجارية، فلهذه الوثائق أهمية بالغة لدى الشعوب، لكونها تضم تاريخها وحاضرها وأساس مستقبلها، فالمعلومات التي تحتويها تمثل ذاكرتها عبر الأزمنة، لهذا يعتبر الأرشيف الأساس الذي تبنى عليه الأحداث التاريخية وتوثيقها حفظا على ذاكرة الأمم. ويمكن الاعتماد على الأرشيف لإنجاز العديد من الدراسات التي تعرفنا على العادات، التقاليد ومختلف المظاهر اليومية؛ فالأرشيف بذلك يشكل المادة الخام التي يستمد منها جل المؤرخين، السوسيولوجيون والاقتصاديون مصادرهم الأولية لتكوين فكرة عن الواقع الماضي وبالتالي: فهو مهم لأنه يحمل أخبار وتفاصيل الحياة السالفة. فالوثائق الأرشيفية شاهد ينطق بكل ما كانت تقوم به فئات المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني. والأرشيف الخاص بإيالة الجزائر جزء منه بقى في الجزائر وأغلبه رحل إلى دور الأرشيف الفرنسية في فترة الإحتلال لهذا عملنا من خلال هذه المداخلة على أولا التعرف على طبيعة الوثائق العثمانية الموجودة في دور الأرشيف الجزائرية، ثم تتبع مصير الوثائق العثمانية الخاصة بالجزائر بعد الاحتلال وطرق تعامل الموظفين الفرنسيين مع الذاكرة الرسمية للجزائر المتمثلة في الوثائق الأرشيفية.

تاريخ استلام البحث: 2024/12/23 تاريخ إجازة البحث: 2025/3/17

الكلمات المفتاحية: الإدارة العثمانية، الوثائق الأرشيفية، الذاكرة، التراث، الجزائر

تمهيد:

يعتبر الأرشيف الذاكرة الرسمية لكل دولة، ويصنف من تراثها التاريخي، فهو يشهد على وجود كيانها، كما يعبر عن هويتها، فوثائق الأرشيف هي أساس الدراسات التاريخية فالباحث في تاريخ الجزائر الحديث لايمكنه الاستغناء عنها، فالأرشيف له أهمية بالغة لدي الباحثين، لكونه يضم تاريخ الدول وتنظيماتها وعلاقاتها، فالإحتلال الفرنسي لما دخل الجزائر عمل على العبث بكل مايخص بقيا الإدارة العثمانية بالجزائر بما فيها الأرشيف، فلا سبيل إلى دراسة تاريخ بلد ما دون أن نضع يدنا على وثائق الدولة الرسمية ومراسلاتها وقوانينها الإدارية والمالية والاجتماعية والعسكرية التي سنتها والتي تعتبر العمود الفقري لأي محاولة جادة لرصد الأبعاد التاريخية الحضرية للبلد المعني.

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في :

- لهذه الوثائق أهمية بالغة لدى الشعوب، لكونها تضم تاريخها وحاضرها وأساس مستقبلها، فالمعلومات التي تحتويها تمثل ذاكرتها عبر الأزمنة.
- يعتبر الأرشيف الأساس الذي تبنى عليه الأحداث التاريخية وتوثيقها حفظا على ذاكرة الأمم.
- الاعتماد على الأرشيف لإنجاز العديد من الدراسات التي تعرفنا على العادات، التقاليد ومختلف المظاهر اليومية في تلك الفترة.
- يشكل الأرشيف المادة الخام التي يستمد منها جل المؤرخين، السوسيولوجيون والاقتصاديون مصادرهم الأولية لتكوين فكرة عن الواقع الماضي.
- الوثائق الأرشيفية تشهد على كل ما كانت تقوم به فئات المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.

-اشكالية الدراسة:

وفي هذه الدراسة الموسومة بـ " **وثائق الإدارة العثمانية بالجزائر ودورها في الحفاظ على الذكرة والتراث الوطني**" نحاول أن نتعرف عن أهم الوثائق التي خلفتها الإدارة العثمانية بالجزائر وطرق تعامل سلطة الاحتلال مع وثائق الإدارة العثمانية البائدة، وذلك من منطلق طرح الاشكال الآتي: ماهي أهم مخلفات الادارة العثمانية وكيف نستفيد منها في إحياء الذاكرة التراثية؟ وما مصيرها بعد الاحتلال الفرنسي؟

-أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة نهدف إلى:

- التعرف على أهم ماخلفته الإدارة العثمانية من وثائق تفيدنا في التعرف على التراث الوطني.
- التعريف على طبيعة الوثائق العثمانية الموجودة في دور الأرشيف الجزائرية.
- تتبع مصير الوثائق العثمانية الخاصة بالجزائر بعد الاحتلال الفرنسي.
- التعرف على طرق تعامل الموظفين الفرنسيين مع الذاكرة الرسمية للجزائر المتمثلة في الوثائق الأرشيفية.

-منهج البحث وأدواته وحدوده:

بعد جمع المادة من مختلف المنابع، قمنا بتصنيفها واستخلاص المعلومات التاريخية التي تفيدنا في دراسة التراث الوطني، ثم مقارنتها بما جاء في المصادر والمراجع، لذلك لم نلتزم بمنهج واحد بل عمدنا إلى استخدام عدة مناهج منها:

المقاربة التاريخية القائمة على تتبع الظواهر والمعلومات بناء على الوثائق الارشيفية. من خلال البحث عن الأسباب والتفسيرات للوصول للعوامل التي أدت إلى اتلاف الوثائق وترحيلها إلى فرنسا، والبحث عن الوثائق التي من خلالها نتعرف على العناصر المكونة للتراث.

استعمال الأدوات المنهجية من وصف وسرد وتحليل ومقارنة للأحداث التاريخية واستقراء الواقع أحيانا واستنطاق الوثائق أحيانا أخرى من خلال المقاربة للخروج بنتائج علمية.

يمكن حصر المجال الزماني للدراسة في الفترة الممتدة من 1830م إلى سبعينات القرن العشرين حيث يمثل التاريخ الأول نهاية الحكم العثماني وبداية حكم الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكيفية تعامل الإدارة الفرنسية مع وثائق الإدارة العثمانية، أما التاريخ الثاني فهي فترة الاستقلال وترحيل فرنسا للوثائق الأرشيفية، وكيف تعاملت الجزائر المستقلة مع فرنسا من أجل استرجاع أحد أهم عناصر الهوية الوطنية .

1-أهم وثائق الإدارة العثمانية الموجودة بالجزائر:

1-1- الأرشيف الوطني ببئرخادم:

-**سجلات البايليك:** تتميز هذه السجلات بكثرتها وتنوعها، إلا أنها صعبة القراءة بسبب الخط الذي كتبت به، إلى جانب أنها مصورة في ميكرو فيلم.

-وثائق المحاكم الشرعية:

هذه الوثائق تعرفنا على الملكيات وحجمها بالإضافة إلى التفاوت بين أصحاب الحرف، كما نستخرج منها : العملات والأسعار، طبيعة الاثاث المستخدم في البيوتات الجزائرية وذلك من خلال عقود التركات، وهذه العقود تفيدنا كذلك في احياء التراث، بالإضافة إلى قضايا العنف الاجتماعي من قتل وضرب وغيرها من الجرائم الواقعة على الاشخاص. وكنموذج عن عقود المحاكم الشرعية أخذنا **العلبة رقم 64:** تحتوي هذه العلبة على وثائق مختلفة منها مراسلات بين مركانتي عنابة مع باش كاتب باي قسنطينة، وتذكر تفاصيل العلاقة بينهما ومن مجمل الرسائل المتبادلة عثرنا على ثلاث، يختمها المركانتي برجاء من كاتب الباي وهو حرق الرسالة بعد قراءتها ولا يطلع عليها أحد سواه.

1-2-مجموعات وثائق المكتبة الوطنية:

عدد وثائق المجموعات الموجودة في المكتبة الوطنية ألف وستمائة واثنان وأربعون وثيقة من العهد العثماني تمثل أربع مائة وثمان وثلاثين وثيقة منها الرصيد القديم بالمكتبة الوطنية الجزائرية، وهي موزعة على خمس مجموعات تشكل كل واحدة منها ملف مستقل وهي تحمل الأرقام التالية: 1641، 1642، 1903، 2316، 3203، وتشمل ألفاً وستً وثمانين وثيقة.

الرصيد الجديد الذي حصلت عليه المكتبة الوطنية وبالأحرى أعيد إليها وهو رصيد دلفان الذي قدم إلى الجزائر في سنة 1876م، وهو العام الذي توفي فيه " دفو " وانكب على دراسة اللغة العربية، فأتقنها حتى صار أستاذ فيها بجامعة الجزائر وألف في قواعدها كما ألف في تاريخ

الإسلام وحضارته واهتم بتاريخ الجزائر في العهد العثماني وتسعف بوثائقه واستطاع أن يجمع عددا منها منذ أواخر عام 1876م(خليفة حماش،2012م، ص10.)، أما عن طريقة وصل تلك الوثائق إلى دلفان يذكر أن عددا من مخطوطات ووثائق دوفو التي عبثت بها الأيام بعد موت صاحبها قد قام هو نفسه بجمعها وشرائها(عبد الجليل التميمي،1983م،ص17)، وهي موزعة على اثني عشر ملفا توجد ضمن خمس مجموعات، تحمل الأرقام التالية: 3190 (ملفان) و 3204 (ملفان) و 3205 (3 ملفات) و 3206 (3 ملفات). وتمثل المائة والعشرين وثيقةً الباقية المجموعتان التونسيتان، ورقماهما 37 و 3180 بالمكتبة الوطنية التونسية(خليفة حماش،2012م، ص12.) ، وأهم المجموعات التي استقلت في إنجاز هذه الدراسة هي:

-مجموعة رقم 1641: وعددها مائة واثنتان وثلاثون رسالة، تشتمل على مراسلات بين بايات قسنطينة وقبطان القالة وهي في مجملها تتضمن أوامر البايات إلى القبطان، منها ما ينص على أمر الباي للفرنسيين بعدم شراء الحبوب أكثر من عولتهم كما يحثهم على عدم المتاجرة مع القبائل المجاورة لهم، كما يعلم الباي القبطان أنه على علم بما يجري بينه وبين القبائل المجاورة للباستيون قبائل نهد، كما تعطى هذه المجموعة أفكار واضحة عن طبيعة العلاقة بين شيخ المعزولة وممثل الشركات الفرنسية كذلك توضح المكانة التي يتمتع بها الشيخ عند الباي والقبطان.

-مجموعة رقم 1642: تحتوي على 30 وثيقة، أرسلت من قسنطينة إلى باشا الجزائر " حسين باشا " بين عامي 1232- 1245هـ، 1817- 1830م. وهي عبارة عن تقارير يقدمها الباي إلى الباشا، ليعرفه بأحوال البايليك وتحركات القبائل والقياد، فأحمد باي يعلم الباشا بفرار قايد الدار وشيخ العرب يستولي على جزء من المجبى؛ وفي أخرى أحمد باي يراسل آغا عنابة ويعلمه بأنه يعلم بالمخالفات التي ترتكب في المدينة، في رسائل أخرى إلى الداي يعطى أدق التفاصيل عن حملاته (أحمد باي) ضد القبائل المتمردة والغنائم التي أخذها منهم...

-مجموعة رقم 1903: عدد وثائق 74 وهي رسائل إلى وكيل الحرج من بايات الشرق والغرب وآغا الكراسة وأغوات النوبة وتغطي الفترة 1239 - 1245 هـ/ 1823 - 1830م تحتوي على معطيات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإيالة مثل: تهريب الشمع من سواحل القل، إرسال الأخشاب والزيت من بجاية إلى الجزائر في حين نجد باي وهران يرسل مساعدات لفقراء الجزائر.

-مجموعة رقم 3190: تعتبر هذه المجموعة إثر مجموعات المكتبة الوطنية، لأنها تحتوي على معطيات إحصائية تثري الموضوع من جوانب عدة منها: حجم الغنائم التي تدخل إلى ميناء الجزائر، كما أنها تعطي فكرة عن مصير السفن التي يستولي عليها الربان، بالإضافة إلى الجوازات التي تمنحها الإيالة للتجار الأجانب، وأهم السلع التي تستوردها الجزائر من أزمير وليفورن. فوثائق هذه المجموعة تعكس النشاط التجاري للإيالة في سنوات متفرقة من فترة الدراسة.

-مجموعة رقم 3203:توجد في شكل لفافتين مكتوبتين على الوجهين وتحتوي الأولى منها على النصوص المرقمة من (1) إلى (33)، والثانية على النصوص المرقمة من (34) الي (60)، وهذه الأرقام لم تكن موجودة باللفافتين، وإنما هي من وضع الباحث خليفة حماش حتى يسهل التمييز بين النصوص التي تتضمنها، وهذه المجموعة مكملة لرصيد وثائق المحاكم الشرعية المحفوظ في مركز الارشيف الوطني بالجزائر. (خليفة حماش،2012م، ص99.) أفادتنا في معرفة أهم الجناين التي اشترتها العناصر العسكرية، كذلك من خلالها تتعرف عن أهم المهن التي مارستها.

-مجموعة رقم 3205: تحتوي هذه المجموعة على ثلاث ملفات استخدمنا الملف الثالث منها: حيث تغطى وثائقه الفترة الممتدة من عام 1211 - 1245 هـ، 1796-1830م وأخذنا منها الوثائق التي تعفي أراضي أولاد بن كوجك على وهما محمد ومحمود من أداء المطالب المخزنية.

2_موقف الاحتلال الفرنسي من مخلفات النظام العثماني بالجزائر:

يؤكد المؤرخون أن الجيش الفرنسي قد استولى على القصبة وكل المباني الحكومية وعلى أموال الدولة ووثائقها ودفاترها الرسمية، إلا أن الإدارة الفرنسية بالجزائر لم تهتم بالوثائق الخاصة بالإدارة العثمانية بالجزئر(قنان جمال، 2010م،ص278) ، التي كانت عرضة للسلب والنهب على يد عدد من الموظفين والمسؤولين من الجيش وهم المعجبون بالخطوط العربية والتركية وبالاختام حيث كانوا يقتنونها لجمالها.

ونستطيع أن نؤكد أن كل وثائق وتقارير إيالة الجزائر قبل 1830م قد ضاعت ولم يسلم من ذلك إلا الدفاتر الكبيرة الحجم، يذكر حمدان بن عثمان خوجة بعد احتلال الجزائر: " أن المحفوظات حيث كانت الدفاتر والسجلات مودعة فإنها ظلت محترمة" والتى لا يمكن نهبها.(حمدان خوجة، 1982م، ص175)

يضاف إلى هذا أن حقد قادة الحملة الفرنسية على الجزائر قد بلغ ذروته إذ كانوا يخططون للقضاء على النظام العثماني بالجزائر ومسح آثارة كلية، فضلا عن أنهم كانوا يجهلون العربية والتركية ما عدا عدداً ضئيلا جداً من المترجمين الذين رافقوا نابليون الأول عندما قام بحملته على مصر، وعليه فإن الأدارة الفرنسية لم تهتم بوثائق النظام العثماني بالجزائر.

أعلنت الإدارة الفرنسية بالجزائر بتاريخ 7 ديسمبر 1830م وقرار ثانيا بتاريخ 23 ماي 1843م يقضيان بالحفاظ على أملاك المساجد والزوايا ومقامات الأولياء وكل الأمكنة الدينية، وبتاريخ 13 أكتوبر 1848م أعلن مرسوم الجنرال شارون (Charron) القاضي بالإهتمام بمخلفات الدولة من وثائق ودفاتر ورسوم وغير ذلك ، وعهدتها إلى الوكيل.

ونتيجة لهذا المرسوم تعين ألبير دوفو(Albert Devoulx). الذي تمكن من جمع الآلاف من الوثائق كما ذكر على لسانه: " من أنه مرت على يده حوالي مائة ألف وثيقة. وهذا مايدفعنا دائما للتسائل عن مصير تلك الوثائق.

3_طرق تعامل الاحتلال الفرنسي مع الوثائق العثمانية:

تعرضت الوثائق العثمانية بالجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي لـ:

1_الاتلاف والضياع:

وذلك جراء الفوضى التي صاحبت دخول جيش الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر، يقول حمدان بن عثمان خوجه: " وكان هناك مكان توجد فيه ورقات طائرة عليها معلومات معدة لتسجيل في الدفاتر اليومية وفي دفاتر ...ولقد اخذت هذه الأوراق وشتت ...ضاعت الأوراق على الأرض ولقد مشيت بنفسي على بعضها في حي القصبة لقد كانت هناك، في ذلك الحين فوضى وعدم نظام لا مثيل لها" (حمدان خوجة، 1982م، ص176)

وكان نتاج هذه الحالة أن العقود العائدة إلى العهد الأول نادرة ومرد ذلك الإهمال والإتلاف اللذان تعرض لهما الرصيد على أيدي السلطات الاستعمارية، ويكاد يجزم كل الذين اهتموا بالوثائق الجزائرية العائدة إلى قبل عام 1830م على أن الفرنسيين عبثوا بها عبثا فضيعاً.(غطاس عائشة، 2007م. ص 11.)

2_ الإهمال المتعمد من طرف الموظفين الفرنسيين:

للإدارة بالجزائر ولم يقتصر أمر ضياع الوثائق الرسمية على مدينة الجزائر، بل كل المدن والمناطق التي وصلها الجيش الفرنسي مثل : تلمسان ، قسنطينة, وغيرها من المدن الجزائرية.

3_ تخلي موظفي إدارة الإيالة عن مناصبهم:

وقد تسبب هذا التصرف في اختفاء الكثير من الوثائق الرسمية من أيدي المشرفين عليها من الجزائريين بعد أن استغني عن خدماتهم وهذا ما يؤكده بيلنسي (Pellissier) في حولياته حول

الجزائر حيث يقول: "إن الإدارة الفرنسية الجديدة لم تعطي وزنا للموظفيين الجزائريين وهذا نتج عنه تخليهم عن وظائفهم دون أن يقوموا بتسليم الوثائق التي كانت في حوزتهم حاملين معهم الوثائق معهم ومتلفين نصيبا هاما منها ...." (ناصر الدين سعيدوني، مجلة التاريخ، ع04، 1977م، ص145.)

ومن الامور التي ساهمت كذلك في تلف واختفاء بعض الوثائق نجد أن إدارة الاحتلال الفرنسي لم تعطى أي أمر للموظفين الجزائريين في المصالح الإدارية، هذا ماساهم في تخليهم عن مناصبهم ، كما لم يتم إعلامهم ببقائهم في وظائفهم، أو عزلهم وهكذا تخلوا عن مناصبهم طواعية ، دون أن يقوموا بتسليم الوثائق التي كانت بحوزتهم، ومتلفين قسما منها.

4_ التصرفات الوحشية التي قام بها الجنود الفرنسيين في 5 جويلية 1830م ، لما دخلوا العاصمة حيث تعرضت الوثائق لـ: الحرق، السرقة، النهب. فقد شوهد الجنود الفرنسيين ما فتئوا يشعلون غلاينهم بوثائق حكومة الإيالة المبعثرة في شوارع القصبة. (ناصر الدين مجلة التاريخ، ع04، 1977م، ص145.)

يقول دوني (Denniée) "رأيت الجنود يشعلون غلاييهم بوثائق الحكومة الجزائرية.... وعلى أية حال فإن الاحتلال الإداري الذي ترتب عن الاحتلال الفرنسي للجزائر، لم يسجل إطلاقاً شبيه له حتى في العصور الأكثر وحشية" (التميمي عبد الجليل، 1983م،ص14)

4_ موقف الموظفيين الإداريين التي عينتهم الإدارة الفرنسية:

والذين أوكلت لهم مهمة المحافظة على مابقى من الوثائق والأوراق الرسمية للإيالة الجزائرية ونذكر على سبيل المثال دوفو (Devoulx) محافظ الارشيف العربي بمصلحة الدومين فقد كان لا يرى مانعا في تقديم بعض الوثائق المهمة في شكل:

1. **الهدايا:**

وفي هذا الشأن نذكر بأن بعض بايات تونس سلم لهم دوفو (Devoulx) على سبيل الهدية، المجاملة والتقدير ملفات من الوثائق الرسمية العثمانية مثل الباي محمد الذي حظى بملف منها بتاريخ 11مارس 1858م أما الباي محمد الصادق باشا(1859_1882م) فقد أهدى له دفو ملفا بتاريخ 2 جانفي 1861م، وذلك بمناسبة زيارته للجزائر، والمفان يحتويان على ستين وثقة في شكل فرمانات ورسائل بالعربية والتركية كان يتبادلها دايات الجزائر وسلاطين الباب العالي.

وبخصوص هذا الموضوع يذكر عبد الجليل التميمي: " وقد عثرنا من جهتنا بدار الكتب الوطنية بتونس على نسختين من مخطوط بإمضاء ألبير دوفو... جاء في أول المخطوط مايلي إلى سمو باي تونس تحية احترام مرفوعة من خادمه المطيع ألبير دوفو" والنسخة الثانية كتب فيها: " هذه مجموعة مكاتيب تتعلق بتاريخ الجزائر وقت ولاية الترك .." وفي الاسفل امضاءه بصفته محافظ الوثائق العربية بادارة الدومان وعضو الجمعية التاريخية بالجزائر. (التميمي عبد الجليل، 1983م، ص31)

توجد هذه الوثائق تحت رقم 37 وبعنوان " مكاتبات دايات الجزائر" وتوجد نسخة منها على مكرو فيلم بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم (م ر م 5077) وفهرسها خليفة حماش في كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني، في جدول ووضع لها ارقام (خليفة حماش، 2012م، ص161.).

كما يمكن أن نضيف في هذا المقام أن عددا من مكتبات فرنسا تضم عددا من المخطوطات قسنطينة كان قد أهداها الضباط الفرنسيون الذين شاركوا في الحملة الفرنسية على قسنطينة. (حماش خليفة، الجزائر، 2012م، ص10.)

2. **بيع الوثائق الجزائري كتحف بالمكتبات بباريس:**

وهذا ماأشار اليه بعض المختصين في ميدان الأرشيف دوني (Deny, J) الذي أقر في احدى محاضرات جلسات المجلة الآسيوية انه اقتنى من احدى مكتبات باريس حوالي 200وثيقة مخطوطة، يعتقد أنها من مخلفات السيد دوفو ، تهم أحداث السنوات السبع والخمسين الاخيرة من الحكم العثماني بالجزائر (1754_1829م) وتحوي 25 فرمان ورسائل كثيرة من وكلاء الايالة التجاريين بموانئ البحر المتوسط ومن الحرميين الشريفين موجهة إلى دايات الجزائر .

أكد دلفال(Delphin) أن وثائق مهمة يرجح أنها تسربت من إدارة الدومين التي يشرف عليها دوفو، مبعثرة ضمن أكوام أوراق القديمة المبعثرة ضمن الأوراق القديمة المعروضة للبيع عند أصحاب المكتبات بباريس. أما عن طريقة وصل تلك الوثائق إلى دلفان يذكر أن عددا من مخطوطات ووثائق دوفو التي عبثت بها الايام بعد موت صاحبها قد قام هو نفسه على جمعها وشرائها.(عبد الجليل التميمي، 1983م،ص17) وزادت أوضاع الوثائق تدهورا من جراء الاهمال الذى أصبحت عليه بعد وفاة دفو سنة 1876م وبقائها بدون رعاية. حيث بقيت معرضة للرطوبة

المستمرة والاهمال الكامل حتى مطلع القرن العشرين. فبتاريخ 6أفريل 1908م صدر قرار يدعوا إلى الاهتمام بأرشيف الجزائر.

3. حمل الموظفين الفرنسيين الوثائق معهم وعدم تسليمها للمكتبة الوطنية ومن ذلك ماقام به جيردان الذي حمل معه إلى باريس بحجة أنه كلف بتقديم تقرير عنها .

5_مكانة الوثائق العثمانية في كتابات الفرنسيين:

يقول التميمي " اننا لا نعرف مؤرخا فرنسياً أو غير فرنسي وهذا خلال المائة والخمسين سنة للمد الاستعماري قد اهتم ونشر وثائق تركية من الولايات المغربية وكذلك من أستانبول... حيث وجب الاهتمام بها والكشف عنها ونشرها والاعتماد علها مستقبلاً في حركية البحث التاريخي المغربي بصفة خاصة"(عبد الجليل التميمي،1983م، ص11)

إن المادة التاريخية التي استعملها الكتاب الفرنسيون لم تتجاوز في أغلب الأحيان المصادر الغربية والأرشفات الأوربية التي يتألف أغلبها من مذكرات الرحالة ومراسلات القناصل وحكايات المسافرين وتقارير البحارة وانطباعات الرهبان والجواسيس وبذلك ظلت الوثائق الارشفيه مهملة. (سعيدوني ناصر الدين، 2009م. ص32)

ونتج عن هذا الاهمال كتابات لمؤرخين فرنسيين تتسم بعدم التوازن وتحوى ثغرات، لهذا نجد أن المؤرخون الفرنسيون أجمعوا على أن سبب الذى أدي إلى ذلك هو عدم الاهتمام بوثائق ودفاتر الحكام العثمانيين والمحررة بالغتين العربية والتركية والتي استولت علها الحكومة الفرنسية _كما سبق وأشرنا_ يوم أن احتلت الجزائر، وقد نادى هؤلاء المؤرخون بضرورة الاهتمام بهاته الدفاتر لتكون اساسا ومنطلقاً لدراسة ولاية الجزائر فيقر التميمي: "أن عدم استعمال كل هاته الوثائق الاساسية يبقى العهد العثماني بالجزائر يحتاج لدراسة." (عبد الجليل التميمي، مجلة الاصالة، الجزائر، 1973م، ص 36_37.)

6_ترحيل الأرشيف الجز ائري لفرنسا:

رحلت الوثائق الأرشيفية العثمانية بطريقتين منظمة وغير منظمة الأولى كانت على يد السلطة الفرنسية والثانية عن طريق الموظفين الذين كان يحملون معهم الوثائق من أجل ترجمتها، فتذهب من غير رجعة، كما أن الإدارة الفرنسية قامت بنقل الوثائق العثمانية إلى جانب كل أرشيف الفترة الاستعمارية بدعوى أنه ناتج السلطة الفرنسية في الجزائر وبالتالي هو

ملك للدولة الفرنسية حيث حول ذلك الكم إلى ثلاث مراكز في فرنسا هي: أرشيف وزارة الحرب بقصر فانسان ومقر الأرشيف الوطني بباريس وارشيف ما وراء البحار بأكس_ أن بروفانس.

أرشيف وزارة الخارجية بفرنسا: Archives Du ministere des Affaires etrangéres Etat numérique de la correspondance consulaire et commerciale de 1773ويحوي وثائق حول أهم القبائل ونشاطاتها الاقتصادية في منطقة القالة وهناك وثيقة إلى سنة 1641م وتتكون من ثلاثة أوراق كتبت باللغة العربية وبالخط المغربي القديم، إلى جانب ذلك مجموعة من التقارير حول المؤسسات الفرنسية في الجزائر وتقارير حول واقع الأسرى الفرنسيين في الجزائر بالإضافة إلى مشروع القضاء على القرصنة في الجزائر.

وكانت عمليات الترحيل تتم وفقاً للأوامر التي صدرت بوجوب تجميع الارشيف عبر التراب الجزائري ونقله لفرنسا ففي 02 مارس 1961م دعا مندوب حكومة الجزائر المحافظين الاقلميين للأرشيف بقسنطينة والجزائر ووهران إلى البدء في عملية تحضير للأرشيف القابل للتحويل إلى فرنسا واتخذت الاسباب الآتية:

1. اعمال الشغب التي عرفتها الجزائر 1958م.
2. والتهديدات التي تحوم حول مستودعات الأرشيف (وهران، شلف)
3. تصوير الارشيف في فرنسا من أجل انقاذه.

في السادس من مارس 1961م جاءت مذكرة يقر من خلالها المدير الفرنسي للأرشيف على ضرورة نقل الأرشيف، وبالفعل بدأت العملية وفي مذكرة مؤرخة في السادس من مارس 1962م صادرة عن الأمين العام للمندوبية العامة في الجزائر استؤنفت عملية نقل الأرشيف نحو فرنسا (وافي عيسى، مجلة ببليوفيليا للدراسات المكتبات والمعلومات، ع03، ص20 _21.). والقائمين على عمليات سلب الأرشيف 1961_1962م لم يفرقوا بين مختلف فئات الوثائق إذ قاموا بجمع كل ما وقع بين أيديهم بما في ذلك المحفوظات التي يرجع تاريخها إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر والتي لا علاقة لها بالسيادة الفرنسية ولا بتاريخها وإنما هي وثائق إيالة الجزائر.

7_مراحل استرجاع وثائق الإدارة العثمانية بالجزائر:

استرجعت السلطة الجزائرية بعد الاستقلال جزءا من وثائق الإدارة العثمانية قبل 1830م،واعتمدت من اجل استرجاع أرشيفها على أسس قانونية شرعية دولية انتقتها من

ملفات أعدتها مؤسسات حكومية ويتعلق الأمر هنا بمدأ إحترام وإعادة الأرشيف المستحوذ عليه من طرف الدول الأوربية، أثناء رحيلها عن المستعمرات مستندة في ذلك على مبدأ حق الشعوب في تاريخها ، ذكرتها وما يحدد هويتها وكل مساس بهذه الحقوق هو مساس بسيادة الدولة وذلك على ثلاث مراحل وعلى فترات متفرقة:

الأولى: في سنة 1968م وهي سجلات البايليك وبيت المال والتي تحتوي مواضيع اجتماعية ، اقتصادية وإدارية.

الثانية: 1974م استرجعت سلسلة المحاكم الشرعية وهي عبارة عن لفافات وأوراق منفصلة معضمها يتعلق بالأوقاف وعقود الزواج والطلاق، وعقود المعاملات والمبادلات المالية.

الثالثة: 1981م استلمت السلطة الجزائرية من فرنسا ماتبقى من الدفعة الثانية من سلسلة بيت المال والبايليك، كما تضمنت المصاريف المنسوبة للقبائل.

إلا أن الجزائر لم تسترجع كامل الارشيف الخاص بالفترة العثمانية من فرنسا حيث أن هذه الأخيرة مازلت تحتفظ بثمانون متر خطي أي ما يعادل 800 علبة أرشيفية من سمك عشر سنتمتر تعود للتواجد العثماني بالجزائر مابين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وتتضمن معاهدات السلم والتجارة بين الجزائر وفرنسا والتي قدرها عبد الكريم بجاجة بتسع وخمسين معاهدة، لايزال الطرف الفرنسي يحتفظ بالنسختين معاً.

في هذا الصدد يقول جمال قنان: " لقد بقى بضع الأثر من هذه الوثائق في (الرصيد العثماني) الذي استعادته مصلحة الأرشيف الوطني من فرنسا وقامت بوضع فهرس تحليلي لمحتواه وهويعطي لنا صورة عن القيمة الكبيرة للوثائق التي كانت في حوزة الدولة الجزائرية بالرغم من خلوه من المراسلات الدبلوماسية والإدارية ما عدا بعض الشذرات"،(قنان جمال،2010م. ص279)

تتوفر مستودعات المحفوظات الفرنسية على مادة غزيرة تتعلق بتاريخ الجزائر في العصر الحديث، ولم يتم لحد الآن استغلال هذا المعين الهام نظرا لعزوف الباحثين عن الاهتمام بهده الفترة من تاريخ الجزائر لأسباب سياسية كانت قائمة بالتوجد الاستعماري في البلاد والذي ينكر الوجود الوطني للجزائر قبل عام 1830م.

8_ تأثير الإهمال الفرنسي في الوثائق العثمانية:

أثر إهمال سلطة الاحتلال الفرنسي في وثائق الادارة العثمانية في الجزائر حيث أدى إلى توزيع الوثائق على أكثر من مركز أرشيف ومكتبات كما أدى إلى:

1. خلط في الوثائق فنجد بعض المراسلات في علب المحاكم الشرعية ومن ذلك: **العلبة رقم 64:** تحتوي هذه العلبة على وثائق مختلفة منها مراسلات بين مركانتي عنابة مع باش كاتب باي قسنطينة، وتذكر تفاصيل العلاقة بينهما ومن مجمل الرسائل المتبادلة عثرنا على ثلاث، يختمها المركانتي برجاء من كاتب الباي وهو حرق الرسالة بعد قراءتها ولا يطلع عليها أحد سواه (ينظر الملحق رقم01).
2. أدى تعرض الوثائق إلى الإهمال والإتلاف لعدم ترتيب الوثائق ترتيبا كرونولوجيا وإلى صعوبة تطبيق المنهج المسحي عليها.
3. تحكمت الظروف التي عاشتها الجزائر تحت الحكم الفرنسي في توزيع الوثائق العثمانية بحيث اصبحت موزعة بين أرشيفات العديد من البلدان، إلا أننا نشير بأن قسماً مهما منها لا يزال مودعاً بالأرشيفات الفرنسية.

9_ مكانة الوثائق في الحفاظ على الذاكرة التراثية:

الوثائق الأرشيفية في حد ذاتها تعتبر أحد أهم العناصر المشكلة للذاكرة التراثية فهي تعبر عن طبيعة الخط المستخدم في تلك الفترة (الخط المغربي)، كما تعبر عن ابداع كاتب تلك الوثائق في كتابتها، تعطي فكرة واضحة عن طبيعة الأثاث واللباس المستخدم في تلك الفترة.

أن ثراء وتنوع هذا الرصيد من الوثائق الأرشيفية يفتح مجالات شتى للبحث في مظاهر الحياة الإجتماعية والثقافية في إيالة الجزائر فمن خلالها يمكن ندرس طقوس الزواج والموت كما نتعرف على طبيعة الثرة التي كانت بحوزة الفئات الاجتماعية.

تعرفنا الوثائق عن رموز سيادة إيالة الجزائر في تلك الفترة كالعملات الريال، السلطاني، المحبوب، وجوزات المرور التي اعتمدتها الجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ومنحتها للدول الأوربية مقابل الهدايا التي تدفعها لشراء السلم.(ينظر ملحق رقم 2-3)

فالوثائق تعد مصدر هام ومادة أساسية خام تمكن الباحثين في مجال تاريخ الجزائر الحديث فهي تمكن الباحثين من الإطلاع على أحوال الإجتماعية والثقافية في إيالة الجزائر.

نتائج الدراسة:

في ختام هذه الدراسة نصل لمجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ يعتبر الأرشيف أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها من أجل إحياء الذاكرة التراثية حيث يعرفنا عن طبيعة الادارة العثمانية التي خلفت مجموعة لابأس بها من الوثائق التي من خلالها نتعرف عن الذاكرة والتراث فمن خلال عقود الزواج والطلاق نتعرف عن طقوس الاحتفال عند الجزائريين، كما أننا نستفيد من خلال هذه الوثائق عن التركيبة الاجتماعية وحركية المجتمع.
- ✓ أن السلطة الاستعمارية عملت على طمس كل ما يظهر سيادة الدولة الجزائرية قبل 1830م ، وتعاملت مع الوثائق الإدارة العثمانية باللامبالاة.
- ✓ الوثائق العثمانية تعرضت لحالات من الضياع والاتلاف خلال الفترة الاستعمارية حيث تعرضت كميات كبير من الوثائق للنهب والسرقة ، والترحيل مع خروج الفرنسيين من الجزائر. و
- ✓ استغل الموظفين الفرنسيين وظيفتهم وقاموا بتصرف في الوثائق الأرشفية العثمانية بغير وجه حق فقدموها كهدايا، كما اعتبروها ملكية شخصية.
- ✓ استعمل الكتاب الفرنسيون في كتاباتهم التاريخية في أغلب الأحيان المصادر الغربية والأرشفات الأوربية التي يتألف أغلبها من مذكرات الرحالة ومراسلات القناصل، وهذا جعل كتاباتهم تتصف بعدم التوازن وهذا ما جعلهم يقرون بضرورة الاعتماد على الوثائق الأرشيفية التي أفرزتها الادارة العثمانية بالجزائر.
- ✓ رحلت الوثائق الأرشيفية العثمانية بطريقتين منظمة وغير منظمة الأولى كانت على يد السلطة الفرنسية والثانية عن طريق الموظفين الذين كان يحملون معهم الوثائق للعمل عليها فشوهدت تباع في المكتبات الخاصة ببيع التحف. وبترحيلها رحل معها جزء من تراث الجزائر.
- ✓ الوثائق الخاصة بالفترة العثمانية والمكتوبة بلغات أوروبية مثل الفرنسية والاسبانية والايطالية، وفي الغالب ما تكون تلك الوثائق في شكل تقارير ومعاهدات مازالت حبيسة الارشيفات الاجنبية. وبهذا احتفظت فرنسا بأحد أهم العناصر المشكلة للذاكرة الجزائرية.

- ✓ إن عملية جمع الوثائق العثمانية الخاصة بإيالة الجزائر تعتبر أهم الخطوات من أجل التعرف على التراث.
- ✓ يعتبر الأرشيف رمز الهوية والذاكرة الوطنية لذلك تعمل السلطة الجزائرية على استرجاعه، وذلك لكتابة تاريخ مبني على مصادر وثائقية كتبت لأغراض تنظيمية لدولة جزائرية عملت سلطة الاحتلال الفرنسي على طمس عناصر هويتها المتمثلة في الارشيف.

التوصيات:

1- العمل على جمع وثائقالإدارة العثمانية بالجزائر وحمايتها.

2- ضرورة رقمنة الوثائق العثمانية لتأمينها ضد التلف وضمان سهولة الوصول إليها. يجب التعاون مع الأرشيفات الدولية، لا سيما الأرشيف العثماني في إسطنبول.

3- استخدام التقنيات الحديثة لترميم الوثائق المتضررة وحفظها في بيئات مناسبة تضمن سلامتها على المدى الطويل.

4- إعداد قاعدة بيانات مفصلة لتصنيف الوثائق بناءً على مواضيعها، تواريخها، وأماكن حفظها، مما يسهل البحث الأكاديمي والميداني.

5- تنظيم فعاليات علمية محلية ودولية تسلط الضوء على أهمية هذه الوثائق في فهم التاريخ ومكانتها في الحفاظ على التراث.

6- إنشاء مراكز علمية تهتم بدراسة وتحليل الوثائق، وتدعم الأبحاث في مجال الوثائق الارشيفية التراث.

7- تعزيز التعاون بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الأكاديمية العالمية لتوسيع دائرة الأبحاث والدراسات الأرشيفية.

8- تنظيم برامج تدريبية مشتركة لتمكين الباحثين الجزائريين من الوصول إلى الأرشيفات الخارجية وفهم تقنيات البحث فيها.

ملحق(01): رسالة من مركانتي عنابة إلى كاتب الباي بقسنطينة (الوثيقة 144 العلبة 64 الارشيف الوطني ببئر خادم).

ملحق رقم(02): نموذج لرخصة مرور منحت لقبطان يوناني يعيش بأزمير(المجموعة 3190 الوثيقة رقم 388).

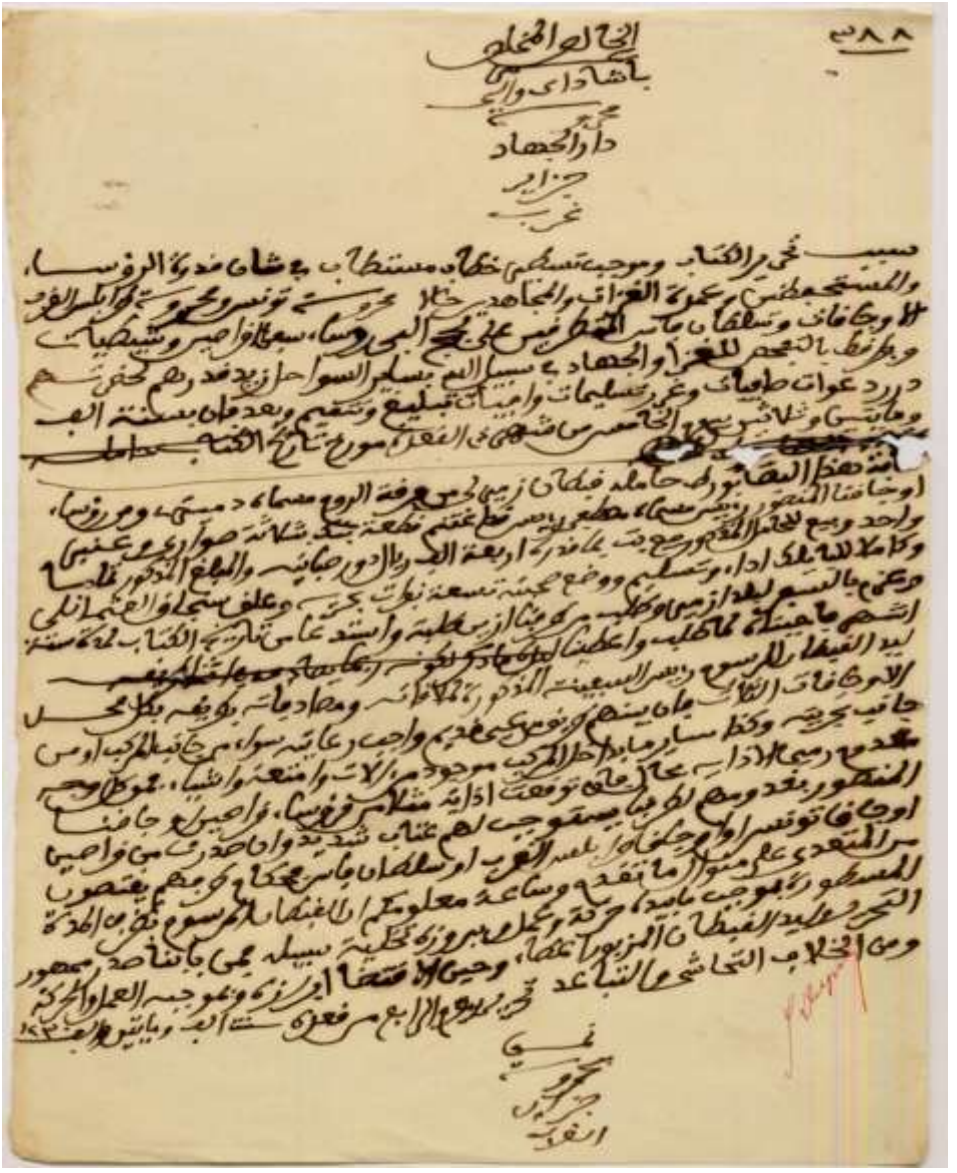

ملحق رقم(03): نموذج لوثيقة جواز مرور منح من قبل داي الجزائر(المجموعة 3190 الوثيقة رقم 389)

قائمة المصادروالمراجع:

1. الوثائق الأرشيفية
   - الوثيقة 144 العلبة 64 الارشيف الوطني ببئر خادم (الجزائر)
   - المجموعة 3190 الوثيقة رقم388-389 المكتبة الوطنية الحامة (الجزائر)
2. ابن عثمان حمدان خوجة،(1982م.) **المرآة**، تحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. التميمي عبد الجليل،(1983م)، **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس.
4. حماش خليفة،(2012م)، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.
5. سعيدوني ناصر الدين،(2009م) **ورقات جزائرية، دراسة و أبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثماني**، ط2، دار البصابر، الجزائر.
6. عبد الجليل التميمي،(1973م)، الدفاتر التركية والعربية في الجزائر، **مجلة الاصالة**، ع14-15، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر.
7. غطاس عائشة،(2007م)، **الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر(1700-1830) مقاربة اجتماعية -اقتصادية**، منشورات ANEP، الجزائر.
8. قنان جمال،(2010م)، **معاهدات الجزائر مع فرنسا1830-1619م**، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزويع، الجزائر.
9. ناصر الدين سعيدوني،(1977م)، "نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث"، **مجلة التاريخ**، ع04، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر.

Ottoman Administrative Documents in Algeria and Their Role in Preserving National Memory and

Sarhouda Yousfi
Professor, Faculty of Social and Human Sciences Badji Mokhtar-Annaba University
yousfisarhouda@gmail.com

Abstract:

In this presentation, titled: we focus on the study of archival documents, which form the foundation of research into the memory, heritage, and identity of nations. These archival documents, mostly created for administrative and organizational purposes, include letters addressed to members of the Ottoman administration, personal status contracts, financial transactions, and commercial exchanges. Such documents are of immense significance to nations, as they encapsulate their history, present, and the foundation of their future. The information they contain represents the memory of a nation across different eras, making archives the cornerstone upon which historical events are recorded and documented to preserve the memory of nations. Archives can be utilized to conduct numerous studies that shed light on customs, traditions, and various aspects of daily life. As such, archives constitute the raw material from which most historians, sociologists, and economists derive their primary sources to form an understanding of past realities. Thus, archives are crucial as they hold the details and stories of past lives. Archival documents serve as witnesses that reveal everything about the activities of Algerian society during the Ottoman era. The archive of the Eyalet of Algiers is partially preserved in Algeria, while most of it was transferred to French archival centers during the colonial period. This presentation seeks, first, to identify the nature of Ottoman documents available in Algerian archives and, second, to trace the fate of Algerian Ottoman documents after the occupation and examine how French officials handled Algeria's official memory embodied in these archival documents.

Keywords: Ottoman Administration, Archival Documents, Memory, Heritage, Algeria